J. Agric. Economic and Social Sci., Mansoura Univ.,Vol.1((10):1065-1075, 2010

SOME INFLUENTIAL FACTORS ON THE SOCIO-ECONOMIC EMPOWERMENT FOR SUPPORTIVE WOMEN A CASE STUDY FOR EL SMAHA VILLAGE, ELSAIDA VALLEY, ASWAN GOVERNORATE

El-Saied, Mervat S. A.* and H. M. Tohamy**

*** Rural Women Dept., Inst. Agric. Extension and Rural Development, Agric. Res. Center, Egypt**

**** Rural Sociology Dept., Socio-Economic Division, Desert Res. Center, Egypt**

بعض العوامل المؤثرة علي التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة دراسة حالة قرية السماحة بوادي الصعايدة محافظة أسوان

مرفت صدقى عبد الوهاب السيد* و حسين محمد تهامي**

*** قسم بحوث ترشيد المرأة الريفية، معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية - مركز البحوث الزراعية**

****قسم بحوث المجتمع الريفي - مركز بحوث الصحراء**

الملخص

استهدف البحث التعرف على درجة التمكين الاقتصادى والاجتماعى للمراة المعيلة، والتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودرجة التمكين الاقتصادى والاجتماعى للمراة المعيلة، والتعرف على أهم المشكلات التي تواجهها بمنطقة الدراسة، وقد أجرى البحث بمحافظة اسوان بقرية السماحة التابعة لوادى الصعايدة بمراقبة مصر العليا.

وبلغ حجم عينة البحث ١١٠مبحوثة، وتم جمع البيانات بأستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية، معامل الارتباط البسيط.

وكانت أهم نتائج التحليل مايلى:

١. اتضح أن ٤٣.٦%من المبحوثات يقعن في الفئة المتوسطة لدرجة التمكين الاقتصادي، في حين ان٤٣.٦%من المبحوثات يقعن في الفئة المنخفضة لدرجة التمكين لاجتماعى للمراة المعيلة.

٢. وجود علاقة معنوية بين درجة التمكين الاقتصادى للمراة المعيلة وكل من عمر المبحوثة، عدد أفراد الأسرة، عدد سنوات الإقامة بالموطن الجديد، المساحة المنزرعة، درجة الاستقرار الاجتماعي، درجة حيازة مشروعات صغيرة، درجة توافر الخدمات المجتمعية، ودرجة الأمان البيئى.

٣. اتضح وجود علاقة معنوية بين درجة التمكين الاجتماعى للمراة المعيلة وبين كل من درجة الاستقرار الاجتماعي، درجة حيازة مشروعات صغيرة، عمر المبحوثة.

٤. من أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في الموطن الجديد ارتفاع منسوب المصارف عن القرية،عدم توافر مياه الري صيفا، عدم توافر مياه الشرب النقية.

المقدمة والمشكلة البحثية

يتوقف نجاح برامج التنمية وضمان استدامتها وقدرة المجتمعات على مواجهة التغيرات العالمية والتوؤام معها علي مشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، وتعتبر المرأة العربية عنصراً مهماً في عملية التنمية، وإذا ما أريد لهذا العنصر أن يكون فعالاً فلا بد أن تتوافر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها، ويأتي في مقدمة هذه المعطيات القدرة الاقتصادية الذي يضعها في موضع القوة ويجعلها قادرة على خدمة مجتمعها(مركز التميز للمنظمات غير الحكومية،٢٠٠٢: ٢).

الا أن المرأة بصفة عامة والمرأة العربية بصفة خاصة تواجه كثيرا من الضغوط المؤسسية الاجتماعية التي تعوق مشاركتها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية والتي من شأنها تنمية قدراتها

ووعيها ومعرفتها ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية ويتيح لديها كافة القدرات والامكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ومن ثم الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع على كافة أصعدته(مركز التميز للمنظمات غير الحكومية،٢٠٠٢: ٤).

كما تعاني المرأة من سوء استغلال في طاقاتها الإنتاجية وعدم توظيفها بصورة كاملة، حيث وصلت نسبة مساهمة المرأة المصرية في النشاط الاقتصادي وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ لمن هن فوق ١٥ عام بلغت ٢٦.٨%.

وقد شهدت العقود الثلاثة الماضية اهتماما كبيراً بقضايا التنمية البشرية باعتبارها حجر الزاوية في بناء إنسان قادر على المشاركة في تطوير وتنمية مجتمعه، ومع ذلك فإن الاهتمام بالتنمية البشرية لم تكتمل أركانها إلا خلال العقدين الماضيين حين تم تضمين قضية النوع الاجتماعي بمختلف أبعادها كجزء لا يتجزأ من عمليه التنمية البشرية(المحروق، ٢٠٠٩: ٢-٤).

وقد قامت الحكومة بتنفيذ العديد من البرامج والمشروعات المختلفة لدمج جهود المرأة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين تلك المشروعات مشروع استصلاح الأراضي بمراقبة مصر العليا بمحافظة أسوان في إطار مشروع مبارك القومي لشباب الخرجين حيث تم تخصيص مساحة ٦ أفدنة ومسكن لفئة المرأة المعيلة بالمحافظة.

وبما ان المجتمعات الجديدة هى مجتمعات مخططة تنشأ لمواجهة بعض الاحتياجات الملحة للافراد سواء كانت اقتصادية او اجتماعية فإنها مطالبة بتوفير احتياجات اعضائها فإذا عجزت عن القيام بهذا المطلب بصورة مقبولة فإنه يعد إهدارا للموارد الأرضية القابلة للاستغلال والموارد البشرية المتحفزة لاستغلال مثل هذه الفرصة لتحسين مستوى معيشتها(الزغبى،١٩٩: ١٩٣).

وعلى الرغم من تعدد الدرسات المتعلقة بالمرأة وتمكينها، إلا أن تلك الدراسات منها ما تم على المرأة المعيلة والبعض الاخر على المرأة غير المعيلة وكانت تجرى بالمجتمعات التقليدية، ولندرة الدراسات الاجتماعية المرتبطة بالمرأة المعيلة في مشروعات التوطين نظرا لحداثة انضمامها للفئات المستفيدة من مشروعات استصلاح الأراضي، لذا تحاول الدراسة الحالية التعرف علي درجة مساهمة مشروعات استصلاح الأراضي في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة من خلال الأهداف البحثية التالية.

أهداف الدراسة :

١. التعرف علي درجة التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة بمنطقة الدراسة.
٢. التعرف علي العلاقة بين درجة التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة من جهة وبين المتغيرات المدروسة من جهة أخري.
٣. التعرف علي أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة بمنطقة الدراسة.

الاستعراض المرجعي

تهدف التنمية بصفة عامة إلي خلق مجموعات من الناس ذات طاقات متعددة يتم الاستفادة منها بقدر المستطاع في الاستقرار الاجتماعي وشعور أفراد المجتمع بالأمن الاقتصادي والاجتماعي والنفسي، ويتم ذلك من خلال تمكين جميع الأفراد وتوسيع نطاق قدراتهم البشرية إلي أقصي درجة وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف ممكن(نادية حليم،٢٠٠٢ : ٣).

وتعتبر تنمية المرأة عنصرا جوهريا وأحد المقاييس الهامة التي تعبر عن تنمية المجتمع وتطوره، فالمرأة قد تقوم بدور في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية يفوق ما قد يقوم به الرجل بالإضافة إلي تربية ورعاية الأبناء، فضلا عن القيام بواجباتها الزوجية ويزداد عطاء المرأة الريفية بصفة خاصة في غياب زوجها سواء كانت أرملة أو لهجرة زوجها هجرة مؤقتة أو مطلقة، وهذه المرأة المعيلة تقوم بدور مزدوج حيث تقوم بدور الأب والأم معا، بالإضافة إلي أنها تعاني من عدم المساواة بينها وبين الرجل في التعليم والتدريب والأجور والأمان(حنان فرج،٢٠٠٧: ٤٢).

وتعد ظاهرة المراة المعيلة ليست حديثة بل متواجدة منذ فترة طويلة حيث تشير الإحصاءات إلي أن الأسر التي ترأسها إناث في جنوب أسيا والدول الإفريقية بلغت٣٠%وفى لبنان١٢%وفى اليمن والسودان٢.٦%ونسبتهم فى العالم كلة ٩.٤٢%من أسر العالم www.sis.gov.eg.woman.

بينما تشير الاحصاءات بمصر وفقا للمسح الديموجرفى والصحى لعام١٩٩٥الى أن إجمالي عدد الأسر التي ترأسها النساء بلغت ١٢.٦% من اجمالى عدد الأسر، لتصل هذه النسبة إلى ١٦.٥%وفقا لأحدث مسح للعمالة بالعينة لعام ٢٠٠٢ (نادية رمسيس:٢٠٠٦ :١٩).لذا فيجب القاء الضؤ على من هى المراة المعيلة .

وتعرف الأمم المتحدة(٢٠٠١: ١٨) المرأة المعيلةwomen heading household بأنهن النساء اللاتي يرأسن أسر على أنهن المسئولات ماليا عن أسرهن.

وتشير فايد (٢٠٠٥)إلي أن الأسر التي ترأسها النساء هي الأسر التي تتحمل النساء فيها مهمة الانفاق الكلى على أسرهن وتوفير الموارد المادية لاستيفاء احتياجات أعضاء أسرهن أو تحمل الجزء الأكبر من هذا العبء، ويندرج تحت هذه الفئة الأرامل والمطلقات والمهجورات والفتيات اللاتى لم يتزوجن ولكنهن مسؤلات عن اعالة اخوانهن او ابائهن.

المداخل النظرية لدراسة دور المرأة في التنمية

هناك بعض المداخل النظرية التي تكشف عن بعض المحاولات والاتجاهات النظرية المتباينة في دراسة الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع وتفسيرها، وفيما يلي عرضا لأهم تلك المداخل:

يشير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة(٢٠٠٠: ٧-١١) إلي أن هناك محاولات عدة استهدفت دمج المرأة في البرامج والمشروعات التنموية من خلال العديد من المناهج وهي:

مدخل المرأة والرفاهية: ويهدف هذا المدخل إلي تمتع المرأة بمقومات الحياة الأساسية من تعليم ومسكن وصحة وتغذية وكل ما يلزم لتحقيق متطلبات الحياة ومن ثم لتحقيق الرفاهية، كما يعني هذا المدخل بمعالجة القصور في ضعف حصول المرأة علي متطلباتها في ظل الممارسات والعادات الاجتماعية التي تشجع علي تعظيم نصيب الرجل داخل الأسرة والمجتمع بصفة عامة سواء في التغذية والتعليم والدخل مما يساهم في ضعف المرأة في تلك الجوانب.

مدخل المساواة والعدالة: يرتكز هذا المدخل علي زيادة فرص المرأة في الحصول علي فرص اقتصادية واجتماعية وسياسية متساوية مع الرجل لتحقيق العدالة والمساواة في عملية التنمية.

مدخل الكفاءة: يقوم هذا المدخل علي رفع كفاءة المرأة من خلال عمليات التدريب علي المهارات والتقنيات الحديثة في الإنتاج بغرض المساهمة في تطوير وزيادة الإنتاج وتحسينه حتى تصبح التنمية أكثر كفاءة من خلال المساهمة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية للمرأة.

مدخل مكافحة الفقر: يؤكد هذا المدخل علي أن فقر المرأة يرجع إلي قصور في الإنتاج وضعفها في الحصول علي الدخل وليس نتيجة السيطرة والخضوع للرجل أو التهميش، لذا يهدف هذا المدخل إلي زيادة قدرة المرأة الفقيرة علي زيادة الإنتاج ويسعي إلي تلبية احتياجاتها العملية من خلال المشروعات الصغيرة المدرة للدخل.

مدخل المشاركة: يشير هذا المدخل إلي ضرورة مشاركة المرأة للرجل في مختلف مجالات التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وتفعيل دور المرأة في عمليات الإدارة والتخطيط واتخاذ القرار للقضاء علي التفرقة الاجتماعية والنظر إلي المرأة علي أنها شريك أساسي في عملية التنمية وليست مستفيدة فقط منها.

مدخل التمكين: يعد هذا المدخل من أحدث المناهج المستخدمة لدمج المرأة في عملية التنمية، ويعد من أكثر المناهج شيوعا نظرا لاهتمامه بالأدوار الثلاثية للمرأة وهي الدور الإنجابي والإنتاجي والمجتمعي، ويحاول هذا المدخل الاعتراف بالمرأة كعنصر رئيسي وهام في التنمية ومحاولة القضاء علي مظاهر التفرقة علي أساس الجنس، وذلك من خلال تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع.

ويهدف هذا المدخل إلي تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، بالإضافة إلي المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة الشخصية أو الجماعية، وذلك من خلال التثقيف والتعليم والعمل والتوظيف.

ويقوم مدخل التمكين بتحليل عوامل المشكلة من أجل توفير البدائل التي تحقق المساواة وذلك علي المدى البعيد، علي العكس من المداخل الأخرى التي تعالج المشكلة بصورة مؤقتة ولا تحاول إحداث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والقوانين والعلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة.

وسوف تعتمد الدراسة الحالية علي مدخل التمكين نظرا لارتباطه بما ترمي إليه الدراسة من التعرف علي مدي مساهمة مشروع استصلاح الأراضي في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة بالمجتمع الجديد، وفيما يلي عرضا لمفهوم ومؤشرات التمكين.

مفهوم التمكين

تعددت مفاهيم التمكين نظرا لاختلاف آليات التمكين من دولة إلي أخري، فيرتبط مفهوم التمكين في مصر بمفهوم تنمية القدرات من خلال برامج التنمية سواء كانت حكومية أو أهلية، بينما ارتبط هذا المفهوم في الولايات المتحدة بأنشطة العمل الاجتماعي والسياسي وفيما يلي عرضا لأهم مفاهيم التمكين:

يعرف صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (٢٠٠٠: ٦٤)التمكين بأنه" توفير فرص أكبر للمرأة للحصول علي الموارد والتحكم في المجتمع"

وتعرف سوسن عثمان (٢٠٠٥: ٢٤٦) التمكين بأنه" عملية مساعدة الأفراد والجماعات المجتمعية التي ليس لها المقدرة علي المشاركة في صناعة القرارات الرسمية أو غير الرسمية،وذلك من خلال تدعيم القدرات لديهم بالفعل أو التي يمكن إيجادها للحصول علي الفرصة المتاحة لهم وذلك يتم بعد أن يكونوا علي وعي باهتمامهم وإدراك وفهم أنفسهم"

ويعرف التمكين بأنه" قدرة النساء علي التحكم في مسار حياتهم بوجه عام ووعيهن بحقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية وممارستها بوجه خاص، وقدرة المرأة علي العمل الجماعي للوصول إلي حقوقها من خدمات وموارد من خلال مشروع ما، ويرتبط بالمشرع الشامل الذي يدعو إلي المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويمكن المرأة من المشاركة الفعالة في الأسرة والمجتمع(ملك زعلوك، ٢٠٠٢: ٢٧٢).

من العرض السابق لمفاهيم التمكين يمكن استخلاص المكونات والعناصر التالية للتمكين:

١. إحساس الرجال والنساء بالقوة الداخلية والثقة بالنفس لمواجهة أعباء الحياة.
٢. حقهم المشروع في اختيار البدائل.
٣. القدرة علي التحكم بحياتهم الخاصة.
٤. التأثير علي وجهة التغيير الاجتماعي نحو خلق نظام اجتماعي اقتصادي أكثر عدالة.

مؤشرات التمكين

تتعدد مؤشرات التمكين وفقا لتعدد وتنوع المفاهيم الخاصة بالتمكين والهدف منه ومجال التمكين وفيما يلي عرض مؤشرات التمكين :

تذكر إجلال حلمي (٢٠٠٣: ١٣٠) بعض مؤشرات التمكين والتي تعبر في مجملها عن قوة المرأة وهي:

١. المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية.
٢. حرية الحركة والانتقال خارج المنزل بغرض التسوق أو التزاور أو العمل.
٣. حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، وأن تكون لها ملكيه خاصة لتحقيق الأمان الاقتصادي.
٤. الإلمام بالحقوق القانونية والسياسية للمرأة.
٥. المشاركة المجتمعية في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

ويحدد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة(٢٠٠٠: ٢٢) بعض مؤشرات التمكين والتي تعبر في مجملها عن قوة المرأة وهي:

١. التمتع بالمساواة في الحاجات الأساسية(التغذية ـ التعليم ـ الصحة ...)
٢. المساواة في التعليم والأجور والوصول إلي الموارد.
٣. توعية النساء والرجال والتصحيح الثقافي ليتلاءم مع الوصول بالنساء بالمساواة.
٤. المساواة في المشاركة في صنع القرار.
٥. المساواة في الملكية والتحكم في الموارد.

ويحدد المجلس القومي للمرأة(٢٠٠١: ٧-١٠) مؤشرات التمكين وهي:

ـ مؤشرات التمكين الاقتصادي:

١. زيادة فرص المرأة في الحصول علي دخل خاص والتصرف فيه من خلال الأنشطة والمشروعات المولدة للدخل.
٢.زيادة فرص المرأة في الحصول علي تسهيلات ائتمانية.
٣.تحسين مهارات المرأة ومعارفها للمنافسة في سوق العمل.
٤.مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات.
٥.زيادة أعداد المرأة العاملة في القطاع الخاص والعام مع تساوي الأجور بين الرجل عن نفس العمل.

ـ مؤشرات التمكين الاجتماعي:

١. مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات علي المستوي الأسري والمجتمع المحلي.
٢. زيادة فرص مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني.
٣. زيادة فرص إشباع الحاجات الأساسية مثل التعليم والصحة والغذاء .
٤.تنقية القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل والملكية والائتمان والأحوال الشخصية من التحيز ضد المرأة.

بعد الاستعراض السابق لمؤشرات التمكين سوف تعتمد الدراسة الحالية علي تصنيف المجلس القومي للمرأة فيما يتعلق بمحوري التمكين الاقتصادي والاجتماعي فقط وذلك من خلال مؤشرات التمكين الاقتصادي التالية: درجة توافر وتنوع فرص عمل، توفير القروض، كفاية التدريب، بالإضافة إلي مؤشرات التمكين

الاجتماعي وهي: درجة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، درجة إشباع الاحتياجات الأساسية بالمجتمع الجديد، درجة عضوية المنظمات.

الفروض البحثية

استنادا إلى الاستعراض المرجعي السابق، فقد تم اختيار عدة متغيرات لدراسة علاقتها بدرجتي التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة ، وتم صياغة العلاقات المتوقعة على النحو التالي :

توجد علاقة ارتباطيه بين درجة التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية : عمر المبحوثة، عدد أفراد الأسرة، عدد سنوات الإقامة بالموطن الجديد، درجة توافر الخدمات المجتمعية، درجة الأمان البيئي، المساحة المنزرعة، درجة الاستقرار الاجتماعي، درجة حيازة مشروعات صغيرة.

الأسلوب البحثي

تم إجراء الدراسة بقرية السماحة التابعة لوادي الصعايدة بمراقبة مصر العليا محافظة اسوان على جميع السيدات المستفيدات بالقرية والبالغ عددهن وفقا لكشوف الحصر بالمراقبة حوالي (٢٩٩) سيدة (مشروع مبارك،٢٠٠٩)، إلا أنه تعذر مقابلة جميع السيدات نظرا لعدم انتقال بعض السيدات للاقامة الدائمة بالقرية، وتم جمع بيانات الدراسة بواسطة صحيفة الاستبيان بالمقابلة الشخصية لعدد ١١٠ مبحوثة، وذلك خلال الفترة من منتصف ديسمبر ٢٠٠٩ وحتي أوائل يناير ٢٠١٠.

وتم الاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية (SPSS V-13) في إدخال وتحليل بيانات الدراسة، واستخدمت الدراسة بعض الأساليب الإحصائية مثل النسب المئوية، والمتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري، ومعامل ارتباط بيرسون.

المتغيرات البحثية وطرق قياسها

درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة: ويقصد به مقدار مساهمة مشروع مبارك القومي لشباب الخريجين في سد الاحتياجات الاقتصادية المرأة المعيلة من خلال ثلاثة محاور رئيسية وهي :

درجة توفير وتنوع فرص العمل: وتم استيفاء رأي المبحوثة في أربع عبارات حول مدي توفر فرص عمل للمراة المعيلة بالأنشطة الزراعية وغير الزراعية بالمجتمع الجديد، وذلك علي مقياس مكون من أربع استجابات(مرتفعة، لحدما، منخفضة)، وأعطيت الأوزان (٢ ،١ ،صفر) على الترتيب.

درجة توفير القروض: وتم قياسه من خلال استيفاء رأي المبحوثة في ثلاث عبارات حول مدي توافر تمويل لأنشطة الإنتاج النباتي والحيواني والصناعات الحرفية واليدوية، وذلك علي مقياس مكون من أربع استجابات(متوفرة، لحدما، غير متوفرة)، وأعطيت الأوزان (٢، ١ ،صفر) على الترتيب.

درجة كفاية التدريب: وتم قياسه من خلال استيفاء رأي المبحوثة في ثلاث عبارات حول مدي توافر الدورات التدريبية لرفع مهارات المرأة المعيلة في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والصناعات الحرفية، وذلك علي مقياس مكون من ثلاث استجابات (متوفرة، لحد ما، غير متوفرة)، وأعطيت الأوزان(٢،١،صفر) على الترتيب.

وتم جمع الدرجات الخاصة باستجابة المبحوثات على بنود المقياس لتعبر عن درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة بمشروع مبارك القومي لشباب الخريجين، وقد تراوح المدى النظري للمقياس ما بين (صفر - ٢٠ درجة).

درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة: ويقصد به مدي مساهمة مشروع مبارك القومي لشباب الخريجين في دعم القدرات الذاتية للمرأة المعيلة من خلال ثلاثة محاور رئيسية وهي:

درجة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية: وتم قياسه من خلال استيفاء رأي المبحوثة في خمس عبارات حول الأخذ برأيها في الأمور المتعلقة بإدارة شئون المنزل وإدارة شئون المزرعة وذلك علي مقياس مكون من ثلاث استجابات(كبيرة، متوسطة، منخفضة)، وأعطيت الأوزان(٢ ،١ ،صفر).

درجة إشباع الاحتياجات الأساسية بالمجتمع الجديد: وتم قياسه من خلال استيفاء رأي المبحوثة في ثلاثة متطلبات رئيسية وهي التعليم والصحة والتموين وفرصة الحصول عليها بالموطن الجديد، وذلك علي مقياس مكون من ثلاث استجابات(زادت، كما هي، انخفضت)، وأعطيت الأوزان(٢ ،١ ،صفر).

درجة عضوية المنظمات المحلية: وتم قياسه من خلال مشاركة المبحوثة في أربع منظمات محلية وذلك علي مقياس مكون من ثلاث استجابات(عضو مجلس إدارة، عضو عادي، غير عضو)، وأعطيت الأوزان(٢ ،١ ،صفر).

وتم جمع الدرجات الخاصة باستجابة المبحوثات على بنود المقياس لتعبر عن درجة التمكين الاجتماعي

للمرأة المعيلة بمشروع مبارك القومي لشباب الخريجين، وقد تراوح المدى النظري للمقياس ما بين (صفر - ٢٤ درجة).

عمر المبحوثة: ويقصد به سن المبحوثة وقت استيفاء الاستبيان ويعبر عنه برقم مطلق.

عدد أفراد الأسرة : ويقصد به عدد أفراد الوحدة المعيشية المقيمين مع المبحوثة في المسكن الجديد، ويعبر عنه برقم مطلق .

عدد سنوات الإقامة بالموطن الجديد : ويقصد به عدد سنوات إقامة المبحوثة بالموطن الجديد وحتى وقت استيفاء الاستبيان ويعبر عنه برقم مطلق.

درجة الرضا عن الخدمات المجتمعية : وقيس من خلال استيفاء رأي المبحوثة في مدي كفاءة أداء عشر خدمات، وذلك علي مقياس مكون من أربع استجابات وهي (راضي، لحد ما، غير راضي، لا توجد)، وأعطيت الأوزان (٣ ،٢ ،١ ،صفر) علي الترتيب ، وذلك لكل خدمة علي حدة ، وقد تم حساب الدرجة الكلية لتعبر عن درجة الرضا عن الخدمات المجتمعية ، وقد تراوح المدى النظري للمقياس ما بين (صفر - ٣٠ درجة) .

جدول رقم (١): توزيع المبحوثات وفقا للمتغيرات المستقلة المدروسة

المتغيرات	ن=١١٠		المتغيرات	ن=١١٠	
	عدد	%		عدد	%
عمر المبحوثة			**درجة الأمان البيئي**		
من (٤٤ عام -٥٦عام)	٦٢	٥٦.٤	مرتفعة (٥ – ٦)	٥٣	٤٨.٢
(٥٧ عام -٦٩عام)	٤٨	٤٣.٦	متوسطة (٣ – ٤)	٣٥	٣١.٨
عدد أفراد الأسرة			منخفضة(صفر – ٢)	٢٢	٢٠.٠
أقل من ٤ أفراد	٢١	١٩.١	**المساحة المنزرعة**		
من (٥ – ٨ أفراد)	٨٩	٨٠.٩	من (١ فدان -٣)	٧٨	٧٠.٩
عدد سنوات الإقامة بالموطن الجديد			(٤ -٦ فدان)	**٣٢**	**٢٩.١**
أقل من ٦ سنوات	٥٣	٤٨.٢	**درجة الاستقرار الاجتماعي**		
من (٧ سنوات - ١٣سنة)	٥٧	٥١.٨	منخفض(صفر – ٥)	٦٤	٥٨.٢
درجة الرضا عن الخدمات المجتمعية			متوسط (٦ – ١٢)	٢٣	٢٠.٩
غير راضي (صفر – ٩)	٤٦	٤١.٨	مرتفع(١٣ – ٢٠)	٢٣	٢٠.٩
لحد ما (١٠ – ٢٠)	٣٣	٣٠.٠	**درجة حيازة مشروعات صغيرة**		
راضي (٢١ – ٣٠)	٣١	٢٨.٢	مرتفعة (٧ – ٩)	٢٠	١٨.٢
			متوسطة (٤ – ٦)	٤٦	٤١.٨
			منخفضة(صفر – ٣)	٤٤	٤٠.٠

درجة الأمان البيئي: وتم قياس هذا المتغير من خلال توجيه ثلاثة أسئلة للمبحوثة تتعلق بمدي شعورها بالاطمئنان والأمن علي صحة أفراد أسرتها من انتشار الزواحف والحشرات الضارة والتغيرات في درجة الحرارة والرياح بالموطن الجديد، وذلك علي مقياس مكون من ثلاث استجابات(موافق، لحد ما، غير موافق)، وأعطيت الأوزان(٢، ١، صفر) علي الترتيب، وقد تم حساب الدرجة الكلية لتعبر عن مستوي الأمان البيئي ، وقد تراوح المدى النظري للمقياس ما بين (صفر -٦ درجات).

المساحة المنزرعة: ويقصد بها ما تم استصلاحه وزراعته من إجمالي الأرض المستلمة من المشروع، ويعبر عنها برقم مطلق.

درجة الاستقرار الاجتماعي : وقيس من خلال عشر عبارات تعكس ارتباط المبحوثة بموطنها الجديد وشعورها بالأمن والطمأنينة داخل المجتمع المحلي ، وذلك علي مقياس مكون من ثلاث استجابات وهي (موافق ، لحد ما ، غير موافق) ، وأعطيت الأوزان(٢ ،١ ، صفر) ، وقد تم حساب الدرجة الكلية لتعبر عن درجة الاستقرار الاجتماعي ، وقد تراوح المدى النظري للمقياس ما بين (صفر - ٢٠ درجة).

حيازة مشروعات صغيرة : وقيس من خلال استيفاء رأي المبحوثة في امتلاكها لمشروعات صغيرة وهي: مشروعات خدمية أو إنتاجية أو تجارية وكذا درجة نجاح المشروع، وذلك علي مقياس مكون من أربع استجابات (ناجح، متوسط، متعثر، لا يوجد)، وأعطيت الأوزان (٣، ٢، ١، صفر)، وتم حساب الدرجة الكلية للمقياس لتعبر عن درجة حيازة مشروعات مدة للدخل، وقد تراوح المدى النظري للمقياس من(صفر– ٩درجات).

النتائج ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بوصف درجتي التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة

(١) وصف درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة

أوضحت نتائج الدراسة الواردة بجدول رقم (٢) أن الدرجات المعبرة عن درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة قد تراوحت ما بين درجتان و١٣ درجة بمتوسط حسابي بلغ ٦.٩ درجة ، وانحراف معياري قدره ٢.٦ درجة ، وعند تقسيم المبحوثات وفقا لهذه الدرجات إلى ثلاث فئات أتضح أن حوالي ٣٥.٥% من إجمالي المبحوثات كانت درجة التمكين الاقتصادي لهم منخفضة ، في حين بلغت هذه النسبة ٤٣.٦% للمبحوثات ذوي درجة التمكين الاقتصادي المتوسطة ، وبلغت ٣٠.٩ % للمبحوثات ذوي درجة التمكين الاقتصادي المرتفعة .

جدول رقم (٢) توزيع المبحوثات وفقا لدرجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة

درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة	ن=١١٠		أقل قيمة	أعلي قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	%	٢	١٣	٦.٩	٢.٦
منخفضة (صفر – ٥)	٣٩	٣٥.٥				
متوسطة (٦-١٣)	٤٨	٤٣.٦				
مرتفعة (١٤-٢٠)	٣٤	٣٠.٩				
الإجمالي	١١٠	١٠٠.٠				

(٢) وصف درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة:

أوضحت نتائج الدراسة الواردة بجدول رقم (٢) أن الدرجات المعبرة عن درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة قد تراوحت ما بين ٤ درجات و١٨ درجة بمتوسط حسابي بلغ ٤.٤ درجة ، وانحراف معياري قدره ١.٧ درجة ، وعند تقسيم المبحوثات وفقا لهذه الدرجات إلى ثلاث فئات أتضح أن حوالي ٤٣.٦% من إجمالي المبحوثات كانت درجة التمكين الاجتماعي لهم منخفضة ، في حين بلغت هذه النسبة ٣٥.٥% للمبحوثات ذوي درجة التمكين الاجتماعي المتوسطة ، وبلغت ٢٠.٩ % للمبحوثات ذوي درجة التمكين الاجتماعي المرتفعة .

جدول رقم (٣) توزيع المبحوثات وفقا لدرجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة

درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة	ن=١١٠		أقل قيمة	أعلي قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التكرار	%	٢	٧	٤.٤	١.٧
منخفضة (صفر – ٧)	٤٨	٤٣.٦				
متوسطة (٨-١٦)	٣٩	٣٥.٥				
مرتفعة (١٧-٢٤)	٢٣	٢٠.٩				
الإجمالي	١١٠	١٠٠.٠				

وتشير هذه البيانات إلى عدم قدرة المجتمع الجديد على توافر معطيات احداث التمكين الاجتماعى للمراة المعيلة ,حيث عدم القدرة على توافر واشباع الاحتياجات الاساسية للافراد من غذاء وتعليم وجانب صحى ,اضافة الى رسوخ بعض العادات والتقاليد التى اتت مع المراة من منشائها القديم من حيث عدم قدرتها على المشاركة فى احدى المنظمات المحلية وهذا يعد موشرا لضعف درجة تمكينها اجتماعيا,ايضا كبر عمر المبحوثات وانتقال السلطة او جذء منها الى ابنائها الكبار وهذا يضعف من درجة تمكينها اجتماعيا.

ثانيا : العلاقات الارتباطية بين درجتي التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة والمتغيرات المستقلة المدروسة:

(١) نتائج تحليل معامل ارتباط بيرسون البسيط بين المتغيرات المدروسة ودرجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة :

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون البسيط للتعرف علي معنوية العلاقة بين المتغيرات المدروسة ودرجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة ويوضح جدول(٤) النتائج التالية:

ـ توجد علاقة ارتباطيه معنوية موجبة عند المستوي الاحتمالي ٠.٠١ بين درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وبين كل من كل من المتغيرات التالية : عدد أفراد الأسرة ، عدد سنوات الإقامة بالموطن الجديد، المساحة المنزرعة، درجة الاستقرار الاجتماعي، درجة حيازة مشروعات صغيرة.
ـ توجد علاقة ارتباطيه معنوية سالبة عند المستوي الاحتمالي ٠.٠١ بين درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وبين عمر المبحوثة.
ـ توجد علاقة ارتباطيه معنوية موجبة عند المستوي الاحتمالي ٠.٠٥ بين درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وبين كل من كل من المتغيرات التالية : درجة توافر الخدمات المجتمعية، درجة الأمان البيئي.
ـ مما سبق يمكن تفسير تلك النتائج فيما يلي:

(أ) أوضحت النتائج وجود علاقة معنوية سالبة بين درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وعمر المبحوثة وربما يرجع ذلك إلي أن كبر سن المرأة يمنعها من حضور الدورات التدريبية وعدم الاهتمام بتدبير قروض مزرعية وترك إدارة الأرض إلي الأولاد.

(ب) تشير النتائج إلي وجود علاقة معنوية موجبة بين درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وعدد أفراد الأسرة والمساحة المنزرعة من الأرض ودرجة حيازة مشروعات صغيرة، ويمكن تفسير تلك النتيجة في ضوء النتيجة السابقة عند تقدم الأم في العمر يتولي الأولاد زراعة الأرض مما يساهم في زيادة المساحة المنزرعة ويؤدي إلي توفير فرص عمل يومية دائمة لبعض أفراد الأسرة، كما تقوم المراة المعيلة بعمل مشاريع إنتاجية وخدمية وتجارية وهذه الأمور مجتمعة تساهم في رفع درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.

(ت) بينت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة ودرجة توافر الخدمات المجتمعية، ودرجة الاستقرار الاجتماعي، وعدد سنوات الإقامة بالموطن الجديد، وتعد هذه نتيجة منطقية مرتبطة ببعضها البعض حيث أنه في حال توافر الخدمات والمرافق الأساسية بالمجتمع تشجع علي الاستقرار بالمجتمع ومن ثم التوجه لزيادة فرص التمكين الاقتصادي من خلال الحصول علي فرص عمل والحصول علي دورات تدريبية وقروض لإدارة مشروعات إنتاجية تعمل علي زيادة درجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.

جدول رقم (٤) علاقة المتغيرات المدروسة بدرجة التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة

المتغيرات	قيمة معامل الارتباط لدرجة التمكين الاقتصادي
عمر المبحوثة	-٠.٣٩٦*
عدد أفراد الأسرة	٠.٦٠٨**
عدد سنوات الإقامة بالموطن الجديد	٠.٨٨٥**
درجة توافر الخدمات المجتمعية	٠.٣٨٧*
درجة الأمان البيئي	٠.٢١٣*
المساحة المنزرعة	٠.٦٤١**
درجة الاستقرار الاجتماعي	٠.٨٤٤**
درجة حيازة مشروعات صغيرة	٠.٧٦٨**

معنوية عند المستوي الاحتمالي ٠.٠١ .

(٢) نتائج تحليل معامل ارتباط بيرسون البسيط بين المتغيرات المدروسة ودرجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون البسيط للتعرف علي معنوية العلاقة بين المتغيرات المدروسة ودرجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة ويوضح جدول(٥) النتائج التالية:

ـ توجد علاقة ارتباطيه معنوية موجبة عند المستوي الاحتمالي ٠.٠٥ بين درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة وبين كل من كل من المتغيرات التالية : درجة الاستقرار الاجتماعي، درجة حيازة مشروعات صغيرة، كما توجد علاقة ارتباطيه معنوية سالبة عند المستوي الاحتمالي ٠.٠١ بين درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة وبين عمر المبحوثة.

جدول رقم (٥) علاقة المتغيرات المدروسة بدرجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة

المتغيرات	قيمة معامل الارتباط لدرجة التمكين الاجتماعي
عمر المبحوثة	-٠.٦٥٦**

عدد أفراد الأسرة	-٠.١١٩
عدد سنوات الإقامة بالموطن الجديد	-٠.٠١٢
درجة توافر الخدمات المجتمعية	٠.٠١٧
درجة الأمان البيئي	٠.٠٤٢
المساحة المنزرعة	٠.٠٧٩
درجة الاستقرار الاجتماعي	*٠.٢٧٦
درجة حيازة مشروعات صغيرة	*٠.٣٢٨

معنوية عند المستوي الاحتمالي ٠.٠١ .

مما سبق يمكن تفسير تلك النتائج فيما يلي:

(أ) تشير النتائج إلي وجود علاقة معنوية موجبة بين درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة ودرجة الاستقرار الاجتماعي، ويمكن تفسير تلك النتيجة في ضوء أن الاستقرار الاجتماعي في المجتمع الجديد يتطلب مشاركة المرأة غير الرسمية والرسمية في شئون المجتمع متمثلا في مساعدة الجيران في بعض الأعمال المنزلية والمزرعية وخاصة أنه توجد علاقات وروابط قرابية قديمة تربط هذه الأسر ببعضهم ترجع للمجتمعات التي جاءوا منها، الأمر الذي يساهم في درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة.

(ب) أوضحت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة ودرجة حيازة مشروعات صغيرة، وربما يرجع ذلك إلي أن طبيعة تلك المشروعات بتلك المجتمعات مثل محلات البقالة وبيع مستلزمات الإنتاج وغيرها تؤدي إلي نشأة علاقات اجتماعية بين صاحب المشروع وباقي أفراد المجتمع مما يساهم في رفع درجة التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة.

ثالثاً: المعوقات التي تواجه المرأة المعيلة بالموطن الجديد

يوضح جدول(٦) أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة بالموطن الجديد وهي كالتالي: احتلت مشكلة ارتفاع منسوب المصارف عن القرية المرتبة الأولي بنسبة(٦٨.٢%)، بينما احتلت مشكلة عدم توافر مياه الري صيفا المرتبة الثانية بنسبة(٦٤.٥%)، ثم عدم توفر مياه الشرب النقية مشكلة بنسبة(٦٢.٧%)، واحتلت مشكلة نقص الخدمات البيطرية المرتبة الأخيرة من المشكلات بنسبة(١١.٨%).

تشير هذه البيانات إلي أن المشكلات بالمجتمع الجديد تدور حول محور نقص الخدمات وسؤ التخطيط للمجتمعت الجديدة حيث هى مشكلات لا دخل للمبحوثين فى تواجدها وانما يجب على المخططين لتلك المجتمعات مراعاة تلك المشكلات حيث تعد اهدار لمورد الارض ولمورد العنصر البشرى الذى يرغب فى استغلال مثل هذة الفرصة لتحسن مستوى معيشته.

جدول(٦):المعوقات التي تواجه المرأة المعيلة بالموطن الجديد

المشكلات	عدد	%
ارتفاع منسوب المصارف عن القرية	٧٥	٦٨.٢
عدم توافر مياه الري صيفا	٧١	٦٤.٥
عدم توافر مياه شرب	٦٩	٦٢.٧
عدم توافر الميكنة الزراعية	٤٣	٣٩.١
عدم توافر عمالة زراعية	٣٦	٣٢.٧
نقص الخدمات الصحية	٢٥	٢٢.٧
نقص الخدمات التعليمية	١٩	١٧.٣
نقص الخدمات البيطرية	١٣	١١.٨

التوصيات

١. يجب عند وضع او تخطيط مجتمع جديد مراعات توفير خدمات البنية التحتية حيث عدم توافر ماء للشرب او الرى وغيرها.

٢.منح أولوية استلام الأرض للسيدات المعيلات الاصغر سنا وذلك حيث الطموح والرغبة فى تحقيق انجاز لها ولابنائها عكس السيدات الاكبر سنا.

٣.إقامة بعض الندوات المستمرة للسيدات بتلك المجتمعات لمحاولة كسر حالة الاغتراب لدى البعض منهن ومن ثم مشاركتهن فى بعض المنظمات المحلية وقيامهن ببعض الانشطة الخدمية التى تزيد من درجة تمكينهن اجتماعيا.

المراجع

١. المحروق،ماهر حسن،٢٠٠٩، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، منظمة العمل العربية دمشق، سوريا.

٢. الأمم المتحدة.٢٠٠١، مسح استطلاعي لسياسات تخفيف حدة الفقر، الأسر التي ترأسها نساء في مناطق مختارة من الاسكو التي تعانى من النزاعات.

٣. مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، ٢٠٠٢ ،دور المرأة العربية في الهيئات المانحة و المستفيدة،عدد(٩). www.ngoce.org

٤. حليم، نادية ٢٠٠٢، المرأة المصرية والتحديات المجتمعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٥. مشروع مبارك القومي لشباب الخريجين، مراقبة مصر العليا،٢٠٠٩، إحصاءات بفئات التوطين بقري المراقبة.

٦. فرج، حنان مكرم ٢٠٠٧، تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية في بعض قري محافظة الجيزة، رسالة دكتوراه، قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

٧. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٠، مداخل سياسات النوع الاجتماعي، مكتب غرب أسيا.

٨. زعلوك، ملك ٢٠٠٢، المرأة العاملة والتمكين في ريف الدلتا، دراسة حالة قرية خطاب، مؤتمر القرية المصرية، المركز القومي للبحوث الجنائية، القاهرة.

٩. عبداللطيف، سوسن عثمان ٢٠٠٥، التمكين وأجهزته، تنظيم المجتمع الأجهزة المعاصرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.

١٠. إسماعيل، إجلال حلمي ٢٠٠٣، إعادة الهيكلة الرأسمالية، تمكين أم تهميش للمرأة المصرية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

١١. المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠١، القاهرة.

١٢. الزغبى، صلاح الدين محمود١٩٩٩، استراتيجيات استصلاح الأراضي في مصر، الجمعية المصرية للتنمية الريفية المتواصلة، المركز الدولي لبحوث التنمية بكندا.

١٣. فايد، انجي خيري ،٢٠٠٥،دراسة لبعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لعمل المرأة الريفية المعيلة وغير المعيلة فى القطاع غير الرسمي، دراسة حالة قرية العجمين بمحافظة الفيوم، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

١٤. فرح، نادية رمسيس٢٠٠٦، المؤشرات الخاصة بالمراة المعيلة في مصر، المجلس القومي للمرأة ،القاهرة

SOME INFLUENTIAL FACTORS ON THE SOCIO-ECONOMIC EMPOWERMENT FOR SUPPORTIVE WOMEN A CASE STUDY FOR EL SMAHA VILLAGE, ELSAIDA VALLEY, ASWAN GOVERNORATE

El-Saied, Mervat S. A.* and H. M. Tohamy**

*** Rural Women Dept., Inst. Agric. Extension and Rural Development, Agric. Res. Center, Egypt**

**** Rural Sociology Dept., Socio-Economic Division, Desert Res. Center, Egypt**

ABSTRACT

The study was done to determine the degree of the socio-economic empowerment for supportive women, to identify the nature of relationships between the studied independent variables and the degree of social and economic empowerment for supportive women, and to recognize the key problems which facing women at the study area.

The research was conducted at El-Samaha village , El-Saida valley, Upper Egypt supervision, Aswan governorate. Data were collected via interviews by questionnaire forms from 110 respondents. Frequencies, Percentages, and simple correlation coefficient were used for data analyzing and display.

The study concluded the following results:

1. 43.6 % of the respondents were in the middle category of economic empowerment, while 43.6 % them were in the low category of social empowerment.
2. Their were relationships between the degree of economic empowerment for respondents' supportive women and ages, number of family members, year of settlement at the new residence, size of cultivated area, degree of social settlement, degree of owning small enterprises, the degree of availability of community services and environmental safety.
3. Result also showed a relationships between the degree of social empowerment for respondents' supportive women and social settlement, degree of owning small enterprises and ages.
4. The most critical problems faced the supportive women at the new residence were the higher level of water drainages than the village level, lack of irrigation water during summer season, and lack of pure drinking water.

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد السيد الإمام — **كلية الزراعة – جامعة المنصورة**

أ.د / احمد جمال الدين وهبه — **مركز البحوث الزراعية**